

المشهد الإسرائيلي بعد حرب غزة

د. طارق فهمي

أستاذ العلوم السياسية - رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية
والفلسطينية المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

تقديم:

سيظل السؤال المطروح وقد تجاوزنا خمسة شهور من الحرب الإسرائيلية علي قطاع غزة ماذا عن الخيارات والبدائل التي تملكها إسرائيل للتعامل مع القطاع بعيدا عن المزايدات الإعلامية، والشو السياسي والإعلامي الذي تجاوزه أطراف المواجهة المباشرة سواء كانت السلطة الفلسطينية/ حماس أو إسرائيل، وغير المباشرة والتي تتمثل في الولايات المتحدة وإيران والأطراف الوكيلة التي تعمل في المشهد سواء كانت الفصائل الفلسطينية في لبنان والعراق وفي سوريا إضافة لقوات حزب الله والمليشيات الحوثية ما يؤكد علي أننا الآن في مرحلة انتقالية وصعبة، وترتبط بالفعل بالترتيبات الأمنية والاستراتيجية الجاري التخطيط والتنفيذ لها في الفترة الراهنة وتجاوز ما هو قائم من خيارات بمعنى الانتقال من الأقوال والتصريحات إلي الأفعال .

أولا: طبيعة مخطط لافت

تخطط الحكومة الإسرائيلية في الوقت الراهن للانتقال إلى مرحلة أخري من المواجهات في قطاع غزة، وهو ما يؤكد علي أن المرحلة الحالية سترتبط بعدة خطوات. الأول : العمل في عمق القطاع مباشرة من خلال خط تواصل استراتيجي ممتد يستهدف تقليص مساحة القطاع من الشمال ، ومن مناطق التماس سواء من الشمال إلي شرق ووسط إلي الجنوب ، وإن كانت هناك تباينات عديدة حول مساحة هذه المنطقة المحددة ، والتي قد توفر الأمن الاستراتيجي المنشود لإسرائيل علي الأقل في المدى المتوسط

خاصة وأن اسرائيل لا تريد أن يتكرر مشهد ٧ اكتوبر مرة أخرى سواء من القطاع، أو من الشمال حيث الشمالية مع توجيه رسائل تطمينات إلي قطاعان المستوطنين الذين هددوا بإحداث قلاقل في الساحة السياسية، ودفع الحكومة لتبني إجراءات وتدابير مختلفة، وإلا فإن الأمر سيكون كارثة علي إسرائيل. الثاني : الانتقال إلي تبني إجراءات تنفيذية في الداخل من خلال الاستمرار في تبني مقاربة للاعتماد علي القبائل و العشائر الفلسطينية المتعاملة، ومن ثم فإن الحديث عن دخول عناصر من السلطة الفلسطينية أو قوة فلسطينية تتبعها ما زال مستبعدا، وهو ما سيعني في محصلته عدم القبول بحلول وقتية مثلما طالب وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن مؤخرا وفي ظل خيارات صعبة، وغير مؤثرة تؤكد علي أن السلطة الفلسطينية لا تحظي فقط وإلي الآن إلا بدعم دولي، وعربي لافت، وإن كانت اسرائيل لا تزال تري أن السلطة أضعف من إدارة الاوضاع في القطاع. وفي ظل حالة عدم الاستقرار التي تعم القطاع بل وال الضفة الغربية ايضا وعدم وجود فرص حقيقية للاستقرار السياسي، أو الاستراتيجي مما قد يضع الجميع في مساحة من عدم الاتفاق. الثالث: ثبت جليا أن القدرات الإسرائيلية العسكرية الكبيرة قد أدت بالفعل إلي تقليص المقاومة الفلسطينية بصورة كبيرة، وهدم القطاع وضرب بنيته الاقتصادية بصورة كاملة مما سيعوق الحياة فيه، ومن ثم فإن الحديث عن عودة سكان الشمال كلام مرسل ولا معني له وأنه غير منطقي برغم ما تطرحه الولايات المتحدة من خيارات مؤقتة، وغير دائمة وفي ظل تحفظات أمريكية بالغة بأن الاستمرار في خط المواجهات مع المقاومة لن يكون مجد بل وسيكون مكلفا لإسرائيل بالفعل وأن عليها مراجعة مجمل السياسات الراهنة بأكملها .

ثانيا: التدابير العاجلة

يتم الحديث الإسرائيلي هنا عن إجراءات عامة وعمليات نوعية

وتخفيض مستوى الاستهداف للعناصر الفلسطينية خاصة في المستوي الميداني والاكتفاء باستهداف العناصر التابعة لقوات حزب الله ، وهذا الأمر يفسر أسباب توقف إسرائيل عن استهداف قيادات ميدانية أخرى من المقاومة الفلسطينية بعد استهداف وتصفية القيادي صالح العاروري والاكتفاء باغتيال قيادات من حزب الله خاصة وأن المستوي السياسي حذر بالفعل من الذهاب إلى استراتيجية الحسم أو الخيار شمشون مما قد يؤدي إلى جر إسرائيل ، و حلفائها إلى مساحات أخرى من المواجهات، وهو ما يفسر توسيع نطاق العمليات التي يقوم بها ميلشيات الحوثي من جانب والفصائل العراقية والسورية ، واشتعال جبهة حزب الله تدريجيا مما قد يؤدي إلى مواجهات إقليمية دولية بعد أن بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا في توجيه ضربات في اليمن، ما يؤكد علي أن استراتيجية الولايات المتحدة دفع إسرائيل للتهدة والشروع قدما في تبني اجراءات عاجلة في عمق القطاع، وحسم مستوي النار هو ما يؤكد علي أن إسرائيل في طريقها لتخفيض مستوي المواجهات تحسبا لسيناريوهات تطول المصالح الغربية عامة، والأمريكية خاصة مما يتطلب مراجعات وسياسات جديدة خلال المدي القصير .

ثالثا : الاتجاهات المطروحة

في ظل ما يجري فإن الحكومة الإسرائيلية ستعتمد عدة خيارات محددة ومنضبطة أهمها التسريع بمستوي الانجاز الاستراتيجي من يناير إلى مارس، وخلال الثلاثة أشهر الأولى ستتجه إلى اعتماد استراتيجية الجزم أولا بالذهاب إلى حل سياسي وأمني تشارك فيه الدول المعنية وعلي رأسها مصر وقوات متعددة الجنسيات والولايات المتحدة وربما ألمانيا والنرويج كأطراف وسيطة مع تأجيل التعامل مع ما تبقي من المقاومة الفلسطينية علي اعتبار أن هذا الامر مسئولية دولية ومن خلال دور عربي وفلسطيني بالأساس ما يشير إلى أن التعامل مع قطاع غزة حتي

مع وجود حركة حماس سيظل واردا ومطروحا ، ويمكن البناء عليه وأن الأمر سيتم من خلال عناصر تنتمي لحركة حماس ولديها القدرات في التعامل، وهو ما يعيد التذكرة أن إسرائيل ذاتها ، ومن خلال إجراءاتها وخطواتها التي سمحت بها لتسهيل حركة حماس عند نشأتها الأولى كانت إسرائيل من منحت ومن قدمت ومن سهلت ..

هذا السيناريو وارد للتكرار في الفترة المقبلة ما يؤكد علي أن إسرائيل ستمارس ضغطها علي الولايات المتحدة ومصر بالأساس للتعجيل بتبني الحل المرحلي، والعاجل الذي يمكن أن يكون له الأولوية بصرف النظر عن التعامل مع الملفات الجزئية ، والافراج عن الأسري العسكريين ، وإنهاء حكم حركة حماس علي الأرض والسماح للسلطة الفلسطينية بالمشاركة السياسية والإدارية فيما سيجري، وهو ما سيكون له الأولوية في الطرح ما بين الأطراف المباشرة خاصة وأن إسرائيل طلبت من أطراف عربية محددة ، ومن خلال دولة خليجية تمارس الحياد الإيجابي البناء بالضغط علي إيران لوقف ما يجري في القطاع مقابل السماح بالتوصل إلي صفقة مرحلية . ومع دخول ألمانيا والنرويج علي الخط قد يكون هناك انفراجا حقيقيا في الموقف الخاص بالإفراج عن بعض الأسري خاصة وأن إسرائيل تتخوف من رد الفعل من قبل الميلشيات الوكيلة، وخاصة مع حزب الله الذي بدأ في اتباع تكتيك جديد مما قد يكلف إسرائيل الكثير من التدايعات التي قد لا تتحملها كدولة وحكومة في ظل تصميم الحكومة الإسرائيلية علي إدارة المشهد من عدة جوانب وحسم الأمر بعد فترة من التجاذبات التي يبديها المستوي السياسي في إسرائيل، والتي دفعت الولايات المتحدة بالفعل إلي التوقف عن المطالبة بتغيير مكونات الائتلاف الحاكم في إسرائيل بل ودعم الموقف الراهن للحكومة ، وتخفيف مستوي الانتقاد لما يجري، وهو ما سيقوي المستوي السياسي الإسرائيلي خاصة مع حاجتها إلي دعم ومساندة، بعد تداول محكمة العدل الدولية للدعوة المرفوعة من

قبل جنوب أفريقيا، واستمرار انتقاد إسرائيل في المستوى الدولي، وهو ما تتخوف من تبعاته الحكومة الإسرائيلية، كما تخشي من رد الفعل الراهن علي أي سلوك إسرائيلي بما في ذلك نزع شرعية إسرائيل كدولة وليس حكومة قد تمضي اليوم أو غدا أمام المحافل الدولية ، وهو ما يشير إلي أن إسرائيل وبعد مرور أكثر من خمسة شهور على بدء العمليات علي قطاع غزة عليها أن تراجع حضورها الأمني والسياسي وأن تبحث عن حل ولو مؤقت لحين التوصل لخيار سياسي ، أو أممي ، وهو ما تدرك تبعاته إسرائيل في المستويين القصير ومتوسط الأجل ..

رابعا : الضوابط المطلوبة

في ظل انفتاح المشهد السياسي والاستراتيجي الراهن، وعدم وجود عوامل أو محفزات للتحرك فإن فرص التسوية للأزمة تأخذ أكثر من منحي حقيقي للتعامل، وعلي رأس ذلك العمل علي خيارات عامة، والانتقال من الرفض الكامل للمقترحات التي يعمل عليها الوسطاء وخاصة مصر وقطر فان التحرك الإسرائيلي سيركز علي أن ما تحتاجه إسرائيل في الوقت الراهن الحفاظ علي أمنها ، وعدم الدخول في مواجهات مع حزب الله وتأمين حضورها الإقليمي، وألا تدخل في مواجهات مفتوحة في ظل الخسائر التي تجري في الداخل والتي تحتاج إسرائيل لإيقاف نزيف ما يجري، ولهذا فان تقبل إسرائيل بوقف إطلاق النار إلا في حال التجاوب مع ما تطرحه من ضوابط أو معطيات من الجانب الأمريكي والأوروبي بل والأممي للقبول بحسم الأمر، وإنهاء الصراع الراهن والانتقال إلي مرحلة أخري من الترتيبات الأمنية التي ستقررها بنفسها وتعمل عليها إسرائيل من خلال مقاربة ضيقة تركز علي الأمن أولا علي أي خيار آخر بما في ذلك التحسب لأية أحداث طارئة، ومنها التخوف من اندلاع انتفاضة كبيرة داخل الضفة الغربية مما قد يؤدي لمزيد من التوتر .

وفي ظل التوقع بأن أية ترتيبات أمنية داخل القطاع ستحتاج إلي مزيد

من الوقت والتوقع بحدوث الكثير من المناكفات التي ستطرحها حركة حماس خاصة، وأن إسرائيل تتوقع أن المستوى العسكري في حركة حماس وقياداتها الميدانية لن تسلم بسهولة، ولن تقبل بالخروج من المشهد بل ستكون علي خط المواجهة، وإن تحولت إلي جيوب قد تهدد الاستقرار الراهن بل وقد تؤدي لإفشال أية توافقات في حال العمل علي خيار الحسم، وعدم تبني خيار توافقي قد يكون مقبولا لبعض الوقت لكن لن يكون هو الحل الحقيقي والمباشر الأمر الذي سي طرح أي مسار ستمضي فيه المواجهات ، وعلي أي مستوى يمكن التوقع بالسيناريو الواقعي الذي ستقبل فيه إسرائيل بالحل .

خامسا : المقاربة المستقبلية وفق التصور الإسرائيلي

تطرح إسرائيل خيارات عدة لإدارة غزة، تتضمن ما يلي:

- أ- خيار الضم لمصر، وهو أمر رفضته مصر مسبقا .
- ب- إعادة بناء غزة جنوب موقعها الحالي، ويكون ذلك بدل إعادة البناء في مناطق الدمار التي خلفتها القنابل الإسرائيلية، ونقل بعض سكانها إلى دول أخرى، وترك البقية في غزة المعاد بناؤها.
- ج- عودة السلطة الفلسطينية، وهي تعارض هدف الحكومة الاسرائيلية، المتمثل في قطع جميع العلاقات مع غزة، ومن ضمنها عدم إيفاد عمال من القطاع ولا إمدادات المياه الإسرائيلية أو الكهرباء والوقود.
- د- تحالف دولي، ويشمل تسليم القطاع لتحالف دولي، يتألف من دول عدة.
- هـ- جزيرة اصطناعية، إنشاء جزيرة اصطناعية ضخمة قبالة سواحل غزة، وحصول سكانها على أرض جديدة ذات بنية تحتية فعالة، ولن تكون هناك حدود برية بين إسرائيل وغزة.

يمكن الإشارة إلي المتطلبات الإسرائيلية سياسيا وأمنيا في التعامل مع

القطاع والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

- أ- ضمان عدم قدرة حركة حماس على شن هجمات مستقبلية .

ب- استعادة ثقة الجمهور الإسرائيلي في الجيش وأداء الحكومة بواقعها الراهن .
ج- إعادة تأسيس قوة الردع الإسرائيلية والاستمرار في خطط تحديث الجيش الإسرائيلي .
د- فرض السيطرة الأمنية وهي وفق رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو وتتضمن تولى إسرائيل السيطرة الأمنية الكاملة في القطاع.
هـ- الإبقاء على قوة أمنية فاعلة، وهي خطة حسب الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، تشمل إبقاء إسرائيل على قوة أمنية فاعلة في المستقبل القريب لمنع حركة حماس من العودة بعد الحرب.
و- تجريد القطاع بأكمله من السلاح، ووضع ترتيبات وآليات لضمان ذلك.
ز- خطة إسرائيل بشأن السيطرة الأمنية تهدف إلى تحويل غزة إلى مربعات أمنية لإحكام السيطرة عليها.
في ظل هذه المتطلبات يجب أن تشمل الإدارة المؤقتة المقترحة في غزة العناصر التالية:

١. إدارة مدنية للقطاع.
 ٢. آلية منضبطة للسلامة العامة وإنفاذ القانون.
 ٣. تحالف دولي لإعادة الإعمار والتنمية.
- يتركز الهدف الإسرائيلي الراهن من أية ترتيبات مقترحة فيما يلي
- أ. غزة مستقرة، مع حكومة واسعة تنبذ استخدام القوة لتهديد إسرائيل أو الشعب الإسرائيلي.
 - ب. حماية إسرائيل من التهديدات والهجمات في غزة مستقبلاً، مع جمع المعلومات الاستخباراتية حول الإرهاب الإقليمي والعالمي.
 - ج. النتائج التي ستتحقق في غزة يمكن الاستفادة منها لإقناع دول أخرى في المنطقة على وقف الدعم للجماعات المسلحة.
 - د. استعادة التواصل إلى التطبيع مع دول مجاورة، وتوسيع اتفاقات السلام.
 - هـ. أن تكون جهود إعادة الإعمار تحت سيطرة الأمم المتحدة، من

خلال ممثل مدني خاص للأمين العام.
و. إجراء انتخابات على مستوى غزة لتشكيل حكومة تمثل حقا شعب
غزة ومصالحه.

ز. تشمل الترتيبات الأمنية محيطا أمنيا يتراوح عرضه بين كيلومتر
وثلاثة كيلومترات، ولن يسمح لسكان غزة بالدخول إليه من دون إذن
خاص.

ح. إنشاء نظام متكامل للإنذار والحماية على الحدود يوفر الأمن
لمواطنيها في حال عدم استيفاء الشروط المطلوبة في قطاع غزة أو انتهاكها،
كما لن يبقى الجيش الإسرائيلي في غزة لفترة طويلة تتجاوز ما هو ضروري
لتحقيق الأهداف الفورية للقتال، وتمكين تشكيل حكومة بديلة في قطاع غزة.
ط. العمل على أن تكون الحكومة في غزة «مدنية وليست أيديولوجية
قائمة على أساس ديني»، في حين يحصل القطاع على ميناء بمياه عميقة
سيتم تشغيله تحت إشراف أممي.

• في هذا الإطار من الأفكار المطروحة يمكن تقييم الموقف الإسرائيلي
المعلن وذلك علي النحو التالي :

أ. يرغب مجلس الحرب الإسرائيلي في تدمير حماس سياسيا وعسكريا،
وإعادة السلطة الفلسطينية مرة أخرى للسلطة في القطاع.

ب. سعي إسرائيل للوصول المباشر والمستمر لقطاع غزة كما تفعل في
الضفة الغربية.

ت. سيسيطر جيش الاحتلال على قطاع غزة حتى إجراء ترتيبات جديدة
لحكم القطاع، وتنفيذ دوريات فيه، مما قد يستغرق وقتًا طويلاً.

ث. أن النتائج التي ستتحقق في غزة يمكن الاستفادة منها لإقناع دول
أخرى في المنطقة على وقف الدعم للجماعات المسلحة.

ج. أن تكون جهود إعادة الإعمار تحت سيطرة الأمم المتحدة، من خلال
ممثل مدني خاص للأمين العام.

ح. لن يثق جيش الاحتلال أبدًا بشكل كامل في أي قوات فلسطينية، أو حتى حفظ سلام دولية، في قطاع غزة.

خ. تعتزم إسرائيل إيجاد منطقة عازلة جديدة داخل غزة، وتمنحه السيطرة الكاملة على الحدود البرية للقطاع.

د. التقدير الإسرائيلي أن الجيش ربما يعتمد من مشروعه لإقامة هذه المنطقة الأمنية العازلة لإقامة قواعد عسكرية جنوبي القطاع وشماله لاستكمال توفير الشروط اللازمة لإصابة أي هدف معادٍ فيه، بالتأكيد على أن قوى المقاومة في مرحلة ما بعد الحرب الحالية قد تستأنف القصف على المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية في غلاف غزة.

ستؤدي بعض الاجراءات الإسرائيلية وفق الترتيبات الأمنية إلي ما يلي:

١. الحفاظ على شريط أمني بعد انتهاء الحرب، منطقة عازلة، لإبعاد الفصائل الفلسطينية عن إسرائيل، بعمق كيلومتر واحد على سبيل المثال. وسيكون هناك نوع من الفترة الانتقالية، وبعدها سيكون هناك شكل من أشكال الحكم الذاتي

٢. ستعني المنطقة العازلة التي تسيطر عليها إسرائيل داخل غزة تقليص مساحة القطاع ومن شأن هذا الاقتراح أن ينتهك القانون الدولي و"سيعني فعلياً ضم أراضي غزة"، كما أن إنشاء منطقة أمنية على أراضي غزة يعني تهجير مجتمع فلسطيني يتكون معظمه من اللاجئين إلى "مساحة أصغر"، مما يعزز المخاوف في المنطقة من أن إسرائيل تخطط لطرد الفلسطينيين بشكل دائم من شمال غزة.

٣. يتعلق هذا الخلاف بقضايا حاسمة طويلة الأمد بشأن من سيحكم قطاع غزة بعد الحرب، ودور السلطة الفلسطينية في هذا الصدد، إضافة إلى إحياء الجهود الدبلوماسية لحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية.

٤. إقامة حزام أمني شمال غزة يمنع فيه تحرك الفلسطينيين تماماً إلى

جانب الاغتيالات والعمليات النوعية الجوية المحدودة. فالواضح أن الجيش الإسرائيلي قد يبني حزاماً أمنياً آخر في العمق الفلسطيني في شمال وجنوب القطاع حيث يتم إطلاق صواريخ القسام باتجاه جنوب عسقلان والقواعد العسكرية المجاورة وجنوب النقب، وسيؤدي هذا الأمر لإقامة مثل هذا الحزام تقليص إطلاق الصواريخ إلا أنه لن يمنعها بشكل مطلق.

5. تتجه الولايات المتحدة والدول الأوروبية نحو طرح خطة لنشر قوة حفظ سلام دولية، تتضمن إقامة «مناطق آمنة» في جنوب غزة، وهو ما قوبل برفض قادة الوكالات الرئيسية للأمم المتحدة، بينهم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الذين اشترطوا موافقة جميع الأطراف عليها.

6. مقترحات ننتيا هو تترجم طروحات اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي يتخذ موقفاً من السلطة الفلسطينية، ومع ذلك يبقى خيار تسليم السلطة الفلسطينية المسؤولية في قطاع غزة هو الخيار الأكثر ترجيحاً، وإن كانت تلك السلطة لا تريد دخول غزة على ظهر دبابة إسرائيلية أو أميركية، مثلما أعلن مسؤولون فيها.

سادسا: احتمالات التغيير داخل الحكومة

• تواجه الحكومة الإسرائيلية الحالية في تعاملاتها سواء في الضفة (مسرح العمليات الحالية والمتوقعة) أو قطاع غزة باستمرار المشهد العسكري وضعاً مرتبطاً بما يلي:

أ- احتمال تفكك الحكومة الإسرائيلية أصلاً بعد إعلان عضو الكنيست عن حزب «يمين» والائتلاف، عيديدت سليمان، استقالته من الحكومة وتخلت سليمان عن إدارة الائتلاف. وإدارة الائتلاف التي تديرها سليمان هي هيئة حزبية تنشط في الكنيست مسئولة عن عمليات التنسيق بين

الأحزاب والقوائم التي تشكل الائتلاف الحكومي وضمنان تصويت أعضاء الائتلاف في الكنيست وتفويت الفرصة أمام نجاح المعارضة في كسب مصوتين إلي جانبها من أعضاء الائتلاف الحكومي .

ب- أن الخلاف بين الوزيرة المستقيلة عيديت ووزير الصحة ليس فقط مرتبط بالسماح للطعام الذي يخالف الشيعة اليهودية بالدخول إلي المستشفيات بمناسبة عيد الفصح وإنما يمتد إلي وزراء آخرين في الحكومة وبمسائل متعلقة بالدين والدولة والواقع أن الخلافات الأيديولوجية بدأت في الإعلان عن نفسها خاصة مع أحزاب اليسار وكذلك المتعلق بالهوية اليهودية لدولة إسرائيل .

ج- أنه في حال استقال وزير آخر (عضو الكنيست المتمرد على يميننا أميشاي شيكلي) ستتهار الحكومة بالكامل وتتجه إسرائيل إلي الانتخابات مرة أخرى بعد عشرة أشهر من تشكيل حكومة نفتالي بينت - يائير لايبند وليس أمام بينت في الوقت الراهن سوي الاعتماد علي دعم القائمة المشتركة لتمرير أي قانون في الكنيست .

د- تحرك تكتل ليكود لحث الوزراء من مختلف أعضاء الائتلاف للاستقالة والاتجاه إلي تشكيل حكومة جديدة من اليمين ومعلوم أن الحكومة الحالية تتشكل من ٨ أحزاب من الوسط واليسار واليمين والقائمة الموحدة وغيرها وكانت هذه الأحزاب تمتنع عن التصويت أو تقاطع حضور الجلسات العامة للكنيست منعاً للادلاء بدورها في تمرير التشريعات في الكنيست.

هـ- أنه في حال التوجه لانتخابات جديدة، سوف يستقيل بينت، بموجب الاتفاق الائتلافي الذي صاغته بنفسها، ويتولى رئاسة الحكومة مكانه يائير لبيد الذي يقود التيار الليبرالي المركزي.

و- سيظل خيار عودة نتياهو وارداً إذ قد يتمكن نتياهو بطريقة أو بأخرى من تشكيل حكومة في الكنيست الحالي أو أن يتنحى عن رئاسة الليكود- وهو احتمال مستبعد جداً- ويسمح لعضو كنيست آخر من الليكود بأن يحل محله.

ز- أن قضية المسجد الأقصى تختبر حدود هذا الائتلاف غير المتجانس، كما أن الأعضاء اليمينيين في الحكومة يريدون تطبيق القانون والنظام بشكل كامل في التعامل مع المتظاهرين الفلسطينيين، وخاصة بعد سلسلة من الهجمات الأخيرة في إسرائيل.

ح- لاسقاط الحكومة، يتعين على المعارضة حشد الدعم وإدخال الأحزاب العربية في ائتلاف مع كتلة نتياهو المؤلفة من ٣٥ مقعداً قوامها الأحزاب اليمينية والأرثوذكسية والمتشددة. إضافة إلى ما سبق، على المعارضة، وفقاً لقانون أقرته إسرائيل في عام ٢٠١٢م، أن تكون قادرة على الحصول على أغلبية ١٦ مقعداً لتحل محل رئيس الوزراء الحالي.

ط- أنه حتى لو تمكن نتياهو من حشد أغلبية لإسقاط الحكومة، فذلك لا يعني أنه سيستطيع الوصول إلى الأغلبية التي تمكنه من اقتراح حكومة جديدة حتى وإن ضمن انضمام النواب المنسحبين من ائتلاف بينيت حيث لا يمكنه ضم القائمة العربية الموحدة لأن القوميين المتدينين سيعارضون ذلك.

ي- يواجه الائتلاف الحكومي العديد من التحديات، والتي قد تنذر باحتمال تفككه، خاصة إذا تم إقصاء نتانياهو من الحياة السياسية في إسرائيل، والذي كان يمثل العائق الرئيس أمام تحالف العديد من الأحزاب اليمينية مع الليكود. كما أن التطورات الأخيرة قد تزيد من احتمالية حشد المعارضة لعدد كاف من الأصوات لحل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة.

ك- الجديد أن خروج نتياهو من ليكود سي طرح معادلة جديدة قد تغير من شكل الائتلاف الحاكم في إسرائيل دون أن يسقط الحكومة بالكامل، وإن كان هذا الأمر غير وارد بالكامل خاصة وأن منافسي نتياهو كثر في ليكود، وسيشهد التكتل تغييراً حقيقياً في الفترة المقبلة في ظل التبرص بما بقي من ميراث نتياهو في السلطة ومن ثم فإننا أمام سيناريوهين الأول: الفشل في إتمام صفقة سياسية حزبية تسمح بخروج آمن لنتياهو من السلطة بدون أن يحاكم، وإما أن يحصل علي حكم مخفف، أو يبرأ وهو

أمر مستبعد تماما في ظل الاتهامات الكبيرة الموجودة في ملف التحقيقات الأمر الذي يعني أن نتياهو لن ينجح في الإفلات من الاتهامات، وأن مطلبه بالخروج التدريجي والعودة سواء لسبع سنوات أو أقل قد لا يكون حل عملي خاصة وأن عمره سيكون قد بلغ ٥٧ عاما، كما أن هناك ساسة كبار من أمثال أفيجدور ليبرمان يعملون علي إزاحته من المشهد ، ويستوي في ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه نفتالي بينيت وشريكه في الائتلاف يائير لابيد إضافة قادة الائتلاف الآخرين ، وهو ما يعني أن نتياهو سيظل منبوذا من داخل تكتل ليكود وخارجه الأمر الذي سيغير من وقائع ما يخطط له فعليا ، وفي ظل إجماع بعدم عودته إلي الساحة الحزبية الثاني : الاستمرار في إدارة المشهد الراهن داخل الائتلاف بدون تغيير خاصة وأن جميع أعضاء الائتلاف لا يرون فائدة من تفكيك الائتلاف الراهن ما دامت الأمور تمضي في سياقها.

ل- يعد الخلاف الدائر داخل الحكومة الإسرائيلية الرسمية وليس حكومة المستوطنين حول مسألة الاستيطان كاشفا حقيقيا لما يجري من تجاذبات حقيقية متعلقة بالمهام الكبرى لأجهزة الأمن الإسرائيلية علي مختلف درجاتها وفي ظل تنفيذ اتفاقيات الشراكة داخل مكونات الائتلاف الحكومي وهو ما برز في شرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية، والدفع اجرائيا بالمشروع الاستيطاني خلال ولاية الحكومة الحالية ونقل صلاحيات من وزير الأمن، يوآف غالانت، إلى سموتريتش، بما في ذلك المسؤولية عن الإدارة المدنية ووحدة تنسيق أعمال الحكومة في الضفة الغربية وستعنى إدارة الاستيطان، بالعمل على حل الإدارة المدنية للحكومة الاسرائيلية في الضفة، ونقل صلاحياتها إلى الوزارات الحكومية المختلفة، كما سيتم تشكيل إطار قانوني خاص بالإدارة الجديدة لوضع خطط قانونية بهدف شرعنة المشاريع الاستيطانية في الضفة كما ستخضع عملية تشكيل إدارة الاستيطان وحل الإدارة المدنية أو تفكيكها، لسلطة رئيس الوزراء الاسرائيلي نتياهو

الذي سيكون عليه تنفيذ الاتفاقات الائتلافية مع حزب الصهيونية الدينية علي وجه الخصوص.

م- وارتباطا بما يجري فقد صدقت حكومة نتياهو، على تشكيل اطار جديد يعنى بالبدء في تنفيذ المخطط الاستيطاني لوزارة تطوير النقب والجليل، برئاسة يتسحاق فيسرلاوف ، وبذلك فإن عملية شرعنة البؤر الاستيطانية ستتم على في ثلاث مؤسسات ، وهي الإدارة المدنية التابعة لسلطة الوزير سموتريتش. كما سيتم توكيل عملية البناء الاستيطاني وتعزيز البنى التحتية، لوزارة الاستيطان والمهام القومية، أوريت ستروك وستكون مسؤولة عن تخصيص الأراضي في الضفة الغربية ومشروعات البنية التحتية لخدمة المستوطنين. والمؤسسة الثالثة هي قسم الاستيطان في النقب والجليل الذي سيكون تابعا لسلطة التخطيط والتنمية الزراعية التي تم نقلها من وزارة الزراعة ، وستعمل على تعزيز الاستيطان في الضفة وإقامة مستوطنات جديدة وتنفيذ مشروعات البنية التحتية لخدمة المستوطنين في الضفة.

ن- تعمل حكومة الحرب علي نقل المواجهة إلي دوائر أخرى منها ما هو آني ، ومنها ما هو مستقبلي في اطار ما يجري من تحركات متعددة ومتشعبة تتعلق بفتح، وترتيب الأولويات مع التهديد بتجاوز كل ما هو قائم من أولويات عملية، ومنها الإعلان عن تصفيات جسدية لقادة الحركة والعمل علي استئناف سياسة الاغتيالات الميدانية والسياسية ، وهو أمر ليس بمستبعد وفعلته إسرائيل من قبل بعد إتمام صفقة جلعاد شاليط ، واغتالت أحمد الجعبري وهو رئيس أركان حركة حماس ومن قبل اغتالت مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين ، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي في إشارة مهمة الا ان إسرائيل ستمضي في سياق الحل العسكري، وأن الحديث عن الحل السياسي ما زال يحتاج الي مراجعات تتجاوز ما يجري من خيارات حقيقية موضوعة لا تنظر إسرائيل الي تفاصيلها بل إلي التعامل المباشر مع منطقتها السياسي والاستراتيجي ، ومن خلال ما كان يجري فان

مجلس الحرب سيمضي في خطه ومعلوم ان مسئولين كبار في الإدارة الامريكية إضافة لضباط محترفين من الاستخبارات المركزية يعملون الي جوار نظرائهم في إسرائيل بل ، ويشارك بعضهم في مجلس الحرب بصورة علانية كما تعمل عناصر فرقة دلتا في تقصي تواجد الأسري في داخل القطاع الي جوار فرقة استخباراتية بريطانية تقوم بنفس المهام ما يؤكد علي أن العمل الأمني ، والاستخباراتي ماض أيضا في طريقه إلي جوار العمل العسكري .

س- يجمع التحرك الإسرائيلي معطيات متعددة، وفي اتجاهات مختلفة تؤكد علي أن خيار المواجهة مستمر برغم التقدير بوجود خسائر كبرى اقتصادية علي الداخل الإسرائيلي، وأن إسرائيل لا تتحمل واقعا حرب طويلة ، وقد يحتاج ذلك لمراجعة تفصيلية في ظل ما يجري من مستجدات تطول الحرب الدائرة في الوقت الراهن، وأن رسم سيناريوهات بعد الحرب خاصة بالقطاع ستحتاج الي محددات معينة قد لا تتوافر في الوقت الراهن ، وما يؤكد علي ذلك علي أن طرفي المعادلة ما زلا علي نفس المسار، وإن قبلا بإدارة المواجهة تخوفا من الذهاب الي الخيار الصفري بالنسبة لحركة حماس ، وإلي محاولتها لتكبيد إسرائيل مزيد من الخسائر علي أرض الواقع وبما قد يؤدي الي انقلاب الجمهور الإسرائيلي علي مواقفها ، وبما قد يؤدي الي تفكك الحكومة ، وإعادة تشكيلها ، وبما قد يؤدي الي وقف اطلاق النار، والذهاب الي خيارات توافقية جديدة ، ومن ثم فإن عنصر الوقت مهم بالنسبة لكل طرف إضافة لوجود معطيات ، ومحفزات قد تعمل لصالح طرف علي حساب طرف آخر .

الخاتمة:

في كل الاحوال لا بد لإسرائيل أن تقدم بعض التنازلات، وتقديم رواية وموقف مخالف لما أعلنته قبل الخمسة أشهر التي مضت من عمر الحرب علي قطاع غزة، وبعد أن تيقنت أنه من الصعب العمل علي نفس الأهداف التي فشلت اسرائيل في تحقيقها عسكريا أو استراتيجياً،

ومن ثم فإن الاتجاه إلى القبول بالواقع الراهن ، والعمل في إطار ترتيبات محددة قد لا تلقي قبولاً علي الأقل في الوقت الراهن من جانب المستوي السياسي ، وبعض القطاعات الأمنية داخل الدولة بل وخارجها أيضا .في كل الاطروحات والترتيبات الواردة اسرائيليا وأمريكا ينبغي التأكيد علي ما يلي : لا توجد حتى الآن خطة متماسكة وواضحة لليوم التالي لدى إسرائيل، لأنها ترتجل الرؤية والطرح والخيارات الممكنة اعتماداً على تقدم قواتها على الأرض، ومدى تحقيق انفراجة في الملفات السياسية المرفقة بالحرب مثل ”ملف المحتجزين“ وأي نقاش بشأن «المناطق الآمنة» يجب أن يتضمن الالتزام الدائم بالحفاظ على حياة المدنيين وضمان عودة النازحين إلى جنوب غزة بعد وقف القتال وأن خطط إسرائيل جميعها صعبة التحقيق، وإدامة وجودها في غزة يكبدها خسائر هائلة، وهي لا تستطيع حتى الآن حسم المعركة ميدانيا. وستكون هناك مرحلة أو مرحلتان أخريان من التسوية الدائمة في قطاع غزة ستستمر لعدة أشهر، حيث سيكون للسلطة الفلسطينية سيطرة مدنية على قطاع غزة، لكن جهاز الشاباك والجيش الإسرائيلي سيكون لديهما حرية العمل الاستخباراتي وشن عمليات عسكرية نوعية ومحدودة، كما هو الحال في المنطقة (ب) في الضفة الغربية (ربما يفسر ذلك سبب اختيار نتياهو جهاز الشاباك ليكون مسئولاً عن العمليات العسكرية في شمال غزة؛ بسبب تهيئته لدور مستقبلي يشبه دوره في الضفة الغربية حالياً)، ويقترح الأمريكيون أن تكون هناك في هذه المرحلة قوة شرطة دولية غير أمريكية في القطاع. ستكون هناك مناطق عازلة أمنية على أطراف القطاع يمكن للفلسطينيين أن يوجدوا فيها للعمل الزراعي، لكنهم لن يتمكنوا من البقاء هناك لفترة طويلة، وبالتأكيد لن يتمكنوا من حمل السلاح أو إقامة نقاط مراقبة ضد إسرائيل، ومن المحتمل أن يكون الشاباك مسئولاً عن تلك المنطقة بجانب قوات إسرائيلية محدودة ومرنة في الحركة.

مسارات التسوية بعد الحرب الإسرائيلية على غزة

هاني المصري

مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات
والدراسات الاستراتيجية - مسارات

بعد الحرب، لابد من تأكيد أن العامل الحاسم الذي سيؤثر في هذه المسارات/ السيناريوهات هي نتيجة الحرب، فهناك فرق إذا انتصرت إسرائيل انتصاراً حاسماً، أو انتصرت المقاومة انتصاراً حاسماً، أو كانت نتيجة الحرب لا غالب ولا مغلوب؛ إذ يستطيع في هذه الحالة كل طرف ادعاء الانتصار

في قراءة عميقة لمجريات الحرب ومساراتها المحتملة والعوامل الثابتة والمتغيرة التي تؤثر فيها بعد مرور ما يقرب من خمسة أشهر على اندلاعها، يتضح أن السيناريو المرجح هو عدم قدرة أي طرف على توجيه ضربة قاضية للطرف الآخر، وأن الانتصار إن حدث سيكون في النقاط انتظاراً ل جولات قادمة

وكما هو معروف في تاريخ الحروب العسكرية بشكل عام، وفي الحروب التحريرية التي تخوضها شعوب تعاني من الاستعمار فإن الطرف الضعيف إذا لم يُمكن الطرف القوي من تحقيق أهدافه فإنه يكون بمعنى من المعاني قد انتصر، ويمكن أن تتحقق هذه النتيجة نظراً إلى الأهداف العالية العلنية والسرية التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية، والتي تبدأ بالقضاء على المقاومة، وتمر بإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، وألا يكون قطاع غزة مصدرًا للتهديد في المستقبل القريب، ولا تنتهي بالتهجير، وتقليص مساحة وسكان القطاع، وفرض مناطق عازلة وإدارة ذاتية تخضع للاحتلال من دون تسميته احتلالاً.

لم تشهد المدة التي يغطيها التقرير نشاطات وتحركات جدية لإحياء مسار التسوية؛ لأن الملف بقي تحت رعاية وسيطرة الإدارة الأمريكية التي استمرت بالحديث عما يسمى «حل الدولتين»، وكانت تردد دائماً أنه بعيد المنال، إلى أن جاء طوفان الأقصى الذي قلب الأمور رأساً على عقب؛ حيث أصبحت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تردد يومياً عن التزامها بحل الدولتين، وأصبح هناك اهتمام عالمي غير مسبوق بحل الدولتين. ولكن، هذا نوع من بيع الوهم، ويجب ألا يخدع أحداً؛ لأن الهدف الأساسي منه هو إقناع الدول العربية والإسلامية التي لم تعترف بإسرائيل بتطبيع العلاقات معها، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، من خلال الادعاء بأنها إذا طبعت ستحصل على دولة فلسطينية طالما طالبت بها، وبذلك يتم تطبيق مبادرة السلام العربية، وما سيحصل إذا تم شراء الوهم تطبيع من دون دولة. في هذا السياق، لاحظنا المبادرة التي أطلقها جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي، في مؤتمر دافوس الذي عقد في يناير ٢٠٢٤؛ حيث تركزت على ثلاثة أركان قدمت وفق الترتيب الآتي: التطبيع؛ أمن إسرائيل؛ الدولة الفلسطينية؛ أي تريد الإدارة الأمريكية مقايضة التطبيع ودمج إسرائيل في المنطقة وتوفير أمنها بالدولة التي تنتهي إلى مجرد وعد ببدء مسار سياسي، على أساس أن لا أحد يستطيع ضمان أن يؤدي في النهاية إلى الدولة الفلسطينية. وثمة ذرائع جاهزة لذلك، أبرزها أن السلطة الفلسطينية ضعيفة وفسادة وغير جاهزة وبحاجة إلى إصلاح وتنشيط وتجديد، مع أن الاحتلال وبدعم أو تغاضٍ عما يفعله، ساهم بشدة في وصول السلطة إلى ما وصلت إليه، وأن إسرائيل غير جاهزة وبحاجة إلى انتخابات مبكرة يفوز فيها ائتلاف حاكم جديد أقل تطرفاً، أو يقبل ننتياهو بإقامة «الدولة» على أساس قبول ما طرحه عليه بايدين في المكاملة الهاتفية التي جرت بينهما بعد مقاطعة استمرت شهراً، فقد قال له إن هناك «أهمّاتاً» عديدة للدولة، وما يعنيه ذلك أنها ستكون منزوعة السلاح وتحت الوصاية الأمريكية

والإسرائيلية، وتحفظ بعدها إسرائيل بمعظم القدس ومعظم المستعمرات الاستيطانية، ولا يتم حل قضية اللاجئين ... إلخ وبعد إعلان موافقة نتياهو على الدولة على النمط الذي قدمه بايدن، ثارت ثورة داخل الحكومة الإسرائيلية ضد الدولة الفلسطينية وموافقة نتياهو عليها، أدت بعد ساعات قليلة إلى صدور بيان من مكتب رئيس الحكومة يتضمن عدم موافقته على ما نقل عن بايدن، وطبعًا هو كاذب. فقد سبق أن وافق على الدولة الفلسطينية في خطابه في جامعة بار إيلان في العام 2009، وسرعان ما تراجع وصمت على ما تضمنته صفقة ترامب من بند يتحدث عن دولة لا تملك من مقومات الدول إلى الاسم، ومقامة على ناقص 30% من مساحة الدولة المفترض قيامها في الضفة الغربية وقطاع غزة (22% من مساحة فلسطين)، مفضلًا مراضاة قاعدته من المتطرفين الدينيين والقوميين الأكثر تطرفًا حتى على مراضاة أكبر صديق وشريك وداعم لإسرائيل .

السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: تحويل السلطة من متعاونة مع الاحتلال إلى سلطة عميلة
هذا السيناريو غير مرجح، ويقوم على أن تبقى الأمور بعد الحرب كما كانت قبلها أكثر أو أقل قليلًا؛ أي يبقى مسار التسوية مجمدًا، كما يتضمن تحويل السلطة من متعاونة مع الاحتلال إلى سلطة أو سلطات عميلة. ويتحقق هذا السيناريو إذا انتصرت إسرائيل في الحرب؛ إذ ستتواصل مخططات تطبيق برنامج التهويد والضم والتهجير ومنع قيام دولة فلسطينية؛ حيث يكون سقف التعامل مع الفلسطينيين أمنياً اقتصادياً، مع تحويل السلطة إلى سلطة متعاونة مع الاحتلال ومستمرة بالالتزام بالتزامات أوصلو، على الرغم من تجاوز الالتزامات الإسرائيلية فيه منذ زمن بعيد، فكما قال نتياهو إنه قضى على أوصلو وعلى إمكانية قيام دولة فلسطينية في الماضي، وإن بقاءه في الحكم يضمن عدم قيامها في

المستقبل، ويعزز من هذا السيناريو موافقة السعودية على التطبيع من دون اشتراط قيام دولة فلسطينية.

السيناريو الثاني: إحياء مسار التسوية

يمكن أن يشهد هذا السيناريو تحركات ومبادرات لإحياء مسار التسوية لتكون أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة، ولكن يمكن التغاضي عن تسميتها دولة، وهذا في حال سقوط الحكومة الإسرائيلية الحالية ومجيء حكومة أقل تطرفًا، وهذا هو الأرجح حتى الآن.

وفي هذه الحالة يمكن أن «تُجدد» السلطة، وتخضع أكثر، ويتم توسيع صلاحياتها الإدارية والمالية والاقتصادية ومناطق سيطرتها لتشمل جزءًا من مناطق (ج)، ولكن لن تصل الأمور إلى إنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين على حدود ٦٧ وعاصمتها القدس.

وتبقى السلطة في هذا السيناريو متعاونة مع الاحتلال، ويمكن أن تتحول إلى دولة لا تملك مقومات الدول، ولا تقوم على حدود ١٩٦٧، بما فيها القدس. ويمكن في هذا السيناريو أن يستمر الانقسام الفلسطيني، أو يحدث نوع من الوحدة وإدارة الانقسام لتسهيل عملية الإعمار، ويمكن أن يكون مركز السلطة/ الدولة قطاع غزة وتُلحق بها معازل الضفة الغربية.

وفي هذا السيناريو تقبل السعودية التطبيع مقابل مسار سياسي على أمل أن يؤدي إلى دولة فلسطينية، وستكون من دون مقومات الدول ولا تقوم على حدود ١٩٦٧.

السيناريو الثالث: إنهاء الاحتلال وتجسيد استقلال دولة فلسطين

هذا السيناريو هو المفضل، ولكنه لا يملك فرصة كبيرة، وهو يفضي إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد استقلال دولة فلسطين، وهذا بحاجة لكي يتحقق إلى مدى زمني يستمر لسنوات عدة، ولكن ملامحه يمكن أن تظهر في هذا العام. ويتضمن هذا السيناريو قيام دولة مستقلة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

ويعزز من احتمال هذا السيناريو تراجع دور الولايات المتحدة وحلفائها وتقدم الصين وروسيا وإيران، واتباع السعودية ودول الخليج عمومًا دورًا مستقلًا، أو يحافظ على درجة من الاستقلال.

العوامل التي تدفع نحو سيناريو إنهاء الاحتلال وتجسيد استقلال دولة فلسطين

1: الصمود الشعبي الأسطوري والمقاومة الباسلة التي تمكنت من إفشال معظم أهداف العدوان ولا تزال صامدة ومرشحة للصمود.

2: حرّكت الكارثة الإنسانية التي وصلت إلى حد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية انتفاضة شعبية عالمية غيرت بشكل ملموس من موقف الرأي العام العالمي، حتى في صفوف اليهود على امتداد العالم، وهي أثرت في مواقف الكثير من الدول، خصوصًا في أوروبا، ويمكن أن تؤثر أكثر.

ويعطي هذا العامل أهمية كبيرة وضع إسرائيل بعد التدابير المقررة في قفص الاتهام في محكمة لاهاي؛ حيث أصدرت المحكمة قراراتها المبدئية التي تتضمن إدانة إسرائيل بشبهة ارتكاب جريمة الإبادة، ومطالبتها بوقف أعمال الإبادة والعقوبات الجماعية من دون أن تصل إلى وقف صريح للحرب، إلى حين استكمال التحقيق لإصدار الحكم النهائي الذي سيستغرق وقتًا طويلاً.

سيضع صدور الحكم إسرائيل لأول مرة في دائرة المساءلة وممارسة العقوبات ضدها، وسيبدأ هذا في دول منفردة، وصولًا إلى عزلها وإدانتها ومحاسبتها بشكل واسع.

3: ستؤدي نتائج الحرب على الأرجح إلى سقوط حكومة نتنياهو وتشكيل حكومة أقل تطرفًا وأكثر تعاونًا مع الإدارة الأمريكية، وهي يمكن أن تقبل قيام دولة ليست بدولة، مقابل إدماج إسرائيل في المنطقة وتطبيع العلاقات مع السعودية ودول أخرى.

4: يزيد فتح جبهات إسناد من لبنان والعراق واليمن من احتمال اندلاع

حرب إقليمية مفتوحة على احتمال التحول إلى حرب عالمية، جراء أنّ الأحداث تجري في ظل سيولة عالمية ناجمة عن انهيار النظام العالمي القديم، وتزايد الإرهابات التي تشير إلى إمكانية ميلاد نظام عالمي جديد متعدد القطبية، وما يعنيه ذلك من ازدياد حدة المنافسة بين الأقطاب المؤثرة في العالم، خصوصاً بين القطبين الصيني والأميركي، وهذا يرفع من احتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة وليس الصيغة الغامضة التي تتحدث عن حل الدولتين. إن ما يجري منذ السابع من أكتوبر أثبت مجدداً أن القضية الفلسطينية عامل مهم جداً وقابلة للاستخدام، سواء في تفجير المنطقة والعالم، أو في إحراز أمنهما واستقرارهما، وهذا يدفع باتجاه العمل من أجل التوصل إلى تسوية، لا سيما أنّ كل محاولات استخدام القوة لفرض حل إسرائيلي أحادي لم ولن تنجح.

5: أثبت طوفان الأقصى واستمرار حرب الإبادة لأكثر من خمسة أشهر أن الكيان الإسرائيلي قابل للهزيمة، وأن هناك حدوداً للقوة وما يمكن تحقيقه، وأن استمرار إسرائيل في النهج نفسه الذي اتبعته منذ أكثر من ٧٥ عاماً، لا يوفر الأمن والرفاهية لليهود، بل يجعلها المكان الأكثر خطراً لهم، وهذا يزيد من عوامل انهيارها وزوالها إذا لم تغير سياسة الهيمنة والاستعمار والاحتلال والفصل العنصري والعدوان العسكري.

العوامل التي تحول دون تحقيق إنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال أولاً: عدم وجود شريك إسرائيلي للتسوية؛ ما يتطلب توليد ضغط داخلي وخارجي، وخصوصاً خارجي، حتى يصبح الاحتلال يسبب خسائر أكثر مما يحقق من أرباح؛ ما يؤدي إلى دحره.

ثانياً: وجود طرف فلسطيني يراهن على هزيمة المقاومة وصد من صمودها، ويخشى من الانحياز لشعبه، لذا اتخذ موقف الحياد والانتظار إلى حين اتضاح نتيجة الحرب ليحدد موقعه في ضوءها، متوهماً أنه سيكسب ويتجنب الخسائر، على الرغم من اتضاح أن الحرب ضد الفلسطينيين

جميعًا، وتستهدف تصفية قضيتهم من مختلف جوانبها، وأن هذا الفريق سيخرج خاسرًا، سواء إذا هزمت المقاومة أو انتصرت إذا لم ينحز لشعبه ويعمل من أجل الوحدة قبل فوات الأوان.

ثالثًا: إن الإدارة الأميركية الحالية والإدارة القادمة إذا فاز مرشح الحزب الجمهوري لا توافق على قيام دولة فلسطينية حقيقية، بل إن إدارة بايدن تبحث عن قيام دولة فلسطينية ليس لتجديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بل لتساعد على تحقيق الأمن الإسرائيلي ومنع قيام دولة ثنائية القومية، وتحافظ على إسرائيل بوصفها دولة يهودية، ومن أجل دمج إسرائيل في المنطقة بما يضمن استمرار الهيمنة الأميركية على المنطقة، وإقامة شرق أوسط جديد يحد من تقدم الصين وروسيا وإيران.

رابعًا: سقف الموقف العربي الرسمي منخفض، ويجعل هذا في حال استمراره احتمال أن تقبل السعودية بمقايضة التطبيع المعجل مقابل وعد بقيام دولة فلسطينية أمرًا واردًا. صحيح أن هذا ليس الاحتمال الوحيد لكن لا يمكن تجاهله.

خامسًا: لا تزال الصين على الرغم من تحسن وتقدم موقفها تحافظ على علاقات جيدة مع إسرائيل و لم تلق بثقل كبير ينافس أميركا بقوة على النفوذ في المنطقة وتعتمد سياسة الصعود السلمي البطيء.

على الرغم كل ما تقدم، لا بد من تحقيق وحدة موقف فلسطيني، وتشكيل قيادة فلسطينية واحدة تستند إلى توافق وطني إلى حين إجراء انتخابات، وتؤدي إلى فتح أبواب منظمة التحرير لمختلف القوى، بما فيها حماس والجهاد، وتشكيل حكومة وحدة أو توافق وطني.

إن من شأن ذلك أن يضاعف من احتمال قيام دولة فلسطينية حقيقية، وقطع الطريق على كل السيناريوهات المعادية لمستقبل غزة، ويجعلها أمرًا يقرره الفلسطينيون وليس الأطراف والمشاريع الإقليمية والدولية التي تريد إعادة مشاريع الإنابة والوصاية والانتداب.



وإذا لم تستطع القوى الفلسطينية التوحد بمشاركة القيادة الرسمية، فيمكن البدء بتوحيد معظم القوى والمؤسسات والأفراد التي تلتقي على برنامج كفاحي واحد، جوهره الكفاح لإنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال الوطني لدولة فلسطين؛ ذلك لأن المعركة السياسية والعسكرية الدائرة الآن تستهدف أساسًا تحديد وحسم مصير الضفة والقطاع؛ لأن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة تتعامل مع أراضيها بوصفها أرضًا محتلة، ومعظم العالم، وخصوصًا الرأي العام العالمي، يدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة وليس ما يسمى «حل الدولتين»، ولأنهما يقيم فيهما ملايين الفلسطينيين ونحو مليون مستوطن.

في هذا السياق، إن التركيز على إنهاء الاحتلال وتجسيد استقلال دولة فلسطين هدف يتناسب مع التضحيات الغالية التي قدمت، وإذا كان لا يمكن تحقيقها الآن يجب مواصلة النضال لتحقيقها على المدى المباشر، من دون أن يعني النضال لتحقيقها التخلي عن الأهداف والحقوق الفلسطينية الأخرى، ومن دون أن يعني أن تحقيقها يتناقض مع إنجاز الحل التاريخي الديمقراطي على كل فلسطين.